من وراء البحار

معالجة الفقر وزيادة السكان فى بولونيا

من الواجب على الدول التى تعانى مشاكل الفقر وتكاثف السكان ، مثل مصر ، أن تعنى بالوقوف على الوسائل التى تتخذها الدول الأخرى لمعالجة مثل هذه المشاكل . ولقد عمدت بولونيا أخيراً إلى وضع مشروع يستغرق إنجازه ثلاث سنوات ، لعلاج هذا المشكل الكبير ، وكتبت مجلة « العالم اليوم » الانجليزية عدد مارس سنة ١٩٤٧ فصلا فى هذا المشروع . وهى ترى أن هذا المشروع الذى قدم للمجلس الوطنى البولونى فى سبتمبر ١٩٤٦ ، يعتبر من أهم التشريعات التى سيكون لها أثر كبير فى حياة بولونيا وأنه أول تشريع اقتصادى فى أوربا الشرقية .

ولكى نفهم مغزى هذا المشروع ، يجب النظر إلى الحالة الاقتصادية فى بولونيا فيما قبل الحرب وما هى عليه الآن . وقد نص المجلس الوطنى عند قبول المشروع على أن « المغرض الأكبر للاقتصاد البولونى فى المدة التى يتناولها المشروع هو رفع مستوى المعيشة للطبقات العاملة فوق المستوى التى كانت عليه قبل الحرب » . ولعل بولونيا أشد حاجة إلى هذا الأمر من أية دولة أوربية أخرى . فقد كانت بولونيا قبل الحرب أمة فقيرة يزداد الفقر فيها انتشاراً بسبب ضغط السكان على الأرض . وكانت فيها أكبر مشكلة فى أوربا الشرقية هى مشكلة البطالة الزراعية الخفية . فربع السكان أو ثلثهم من العائشين على الزراعة يعتبرون زائدين عن الحاجة ، أى أنهم يستطيعون أن يهجروا الأرض دون إقلال للانتاج الزراعى .

هذا الضغط على الأرض معناه الفقر المقنع بين الزارعين ، ولم يكن هذا الفقر ثابتاً بل كان يزداد ؛ فان عدد الذين يعيشون على الزراعة يزيد بسرعة أكثر مما يستطيع الزارع أن ينتجه . وهكذا كان يتضاءل إيراد الزارع وهذا يمنع الادخار والتقدم الفنى فى الزراعة ، وفى الوقت ذاته يوقف اتساع الطلب على المنتجات الصناعية .

وهذا التكاثف فى السكان الذين يعيشون على الأرض هو فى الوقت ذاته سبب ونتيجة لقلة رأس المال . واتساع

نطاق هذا التكاثف يقضى على تقدم الاقتصاد البولونى . وما جاءت سنة ١٩٣٠ حتى ظهر من الضرورى اتخاذ وسائل فعالة إذا أريد الخروج من هذا المأزق . ولكن الحالة الاجتماعية الاقتصادية لبولونيا فيما قبل الحرب لم تكن تسمح بايجاد علاج إلا فى فكرة المهاجرة الدولية . وقد بذل بعض المجهود فى العمل على الانتفاع بالمنطقة الوسطى الصناعية ببولونيا مع الاعتماد على القروض الخارجية ، ولكن هذا العمل لم ينظم ، ونشأ عن ذلك أن هذه القروض أفادت الصناعات المحتكرة التى كسبت كثيراً باستغلال المستهلك .

ولقد تغيرت الحال الآن ونقص عدد سكان بولونيا ثمانية ملايين عنه قبل الحرب . وقد خرب ٧٥ فى المائة من عاصمتها وارسو وانتقلت الدولة بأجمعها إلى الغرب ، وبذلك صار لها موارد صناعية كبيرة وشبكة للنقل كثيفة وساحل طويل . وقد تغير تكوينها الاجتماعى تغيراً تاماً ، وفقدت طبقة كبار الزراع والملاكين والجيش قواعدها الاقتصادية ، وصار الطريق ممهداً لاعادة البناء وإن كان هذا العمل كبيراً بسبب اتساع التدمير .

وقد يرى الزائر لبولونيا لأول مرة أن هذا التدمير فظيع للغاية لأن وارسو خربت تخريباً كبيراً ، فجميع القسم القديم من المدينة حول ساحة النصر هو عبارة عن أطلال ، وحى بارز لكوفكا هو عبارة عن واجهات حوانيت قائمة فى أسفل تلال ، وترى واجهة المحطة الكبرى معلقة فى الجو ، وكان ذلك نتيجة التدمير المنظم شارعاً فشارعاً وداراً فداراً ، ولم يبق لحى اليهود من أثر .

ولقد كان قرار إعادة بناء العاصمة قائماً على معنى عاطفى أكثر منه اقتصادى ، ولكنه أمر لا بد منه ، والعمل فيه يسير سريعاً على أساس تعاونى على اعتبار أن البلدية هى صاحبة الأرض . ويتبادر للزائر أن هناك نشاطاً يدل على حيوية كبيرة ، لا سيما عندما يرى النساء العاملات يقمن بطلاء الأبنية ، وعربات الفلاحين محملة بأدوات البناء ، والفتيات الشرطيات ينظمن وسائل السير .

لقد تغير الأساس الاقتصادى فى بولونيا إذ كانت خسارتها من السكان أكبر خسارة بين الدول الأوربية فيما عدا روسيا . وكان تعداد بولونيا فى سنة ١٩٣٩ خمسة وثلاثين مليوناً يعيش منهم إحدى عشر مليوناً وثمانمائة ألف فى الأراضى الشرقية

التى اقتطعت من إدارة بولونيا .

وقد عمل إحصاء للسكان فى فبراير سنة ١٩٤٦ فبلغ ٢٣ مليوناً ، ٩٣٠ ألفا ونزح أكثر الألمان فى المناطق التى ضمت إلى بولونيا وحل محلهم بولونيون ولا يزال هنالك تحول فى السكان نحو الأراضى الجديدة .

ولقد فقدت بولونيا ثلث مساحتها السابقة أى أنها فقدت ١٨١ ألف كيلومتر مربع من مجموع مساحةقدرها ٣٩٠ ألف كيلومتر مربع . ولكنها كسبت فى الشمال والغرب ١٠١ ألف كيلومتر مربع أى أن مساحتها نقصت بعشرين فى المائة مما كانت عليه . فالمساحة التى انتزعت منها هى أكبر قليلا من انجلترا وويلز ، والمساحة التى كسبتها هى أكبر قليلا من أسكتلندا وشمال إيرلندا . ومع ذلك فان القيمة الاقتصادية للأراضى التى ضمت إليها أكبر كثيراً من الأراضى التى خسرتها. فقد صار ما تمتلكه من صناعة الفحم ضعف ما كان لها . ثم إنها كسبت أماكن صناعية عظيمة متقدمة جداً تتصل بطرق حديدية جيدة وقنوات إلى مينائى شتيتين ودانزج . ولم تخسر خسارة صناعية غير أنها فقدت أكثر آبارها من البترول وأملاح البوتاس .

وقد كسبت الزراعة البولونية بهذا التغير ، فان المساحة التى استولت عليها روسيا أكثرها أحراش ومستنقعات فى حين أن القسم الذى استولت عليه فيه مزارع منظمة كل التنظيم .

وعلى ذلك صارت علاقة الأرض بالسكان الزراعيين خيراً من قبل ؛ فقد كان عدد السكان الزراعيين ٢٠ مليوناً فنقص إلى ١٥ مليوناً فى حين أن الخسارة فى المساحة الزراعية هى السدس . وليس معنى ذلك أن حال الفلاح صارت خيراً منها الآن فلقد أصيب بتدمير رأس ماله ودخله ولكن عندما يتوزع السكان الزراعيون على الأرض يتحسن حاله .

على أن الحالة الزراعية سيئة الآن بسبب الخسارة فى المواشى ويقدر البعض أنه ليس من الميسور أن تسترد بولونيا مواشيها قبل خمسة عشر سنة إلا إذا التجأت إلى استيراد المواشى على نطاق واسع . ففى الأراضى التى كانت تكون جزءاً من بولونيا السابقة لم يبق من المواشى غير ٥٣ فى المائة مما كانت عليه فى سنة ١٩٣٨ ، وفى الأراضى الجديدة لا تزيد النسبة عنها قبل الحرب على ١٦ فى المائة .

ولقد أدى التنظيم الزراعى إلى تغيير فى البناء الذى تقوم عليه الزراعة فقد تقرر أن تقسيم جميع الأملاك التى

تزيد على ٥٠ هكتاراً (١٢٠ فدان) فى أراضى بولونيا القديمة ، ١٠٠ هكتار (٢٤٠ فدان) فى الأراضى الجديدة وقضى هذا التنظيم بضم المزارع الصغيرة فى وحدات اقتصادية كى تكون أصغر الملكيات يبلغ ١٢ فداناً فى المساحة .

على أن القاعدة الاقتصادية الآن هى الانتقال من الزراعة إلى الصناعة حيث بدت بشائر نجاح التنظيم الجديد . فلقد أدت الحرب إلى تخريب الصناعة البولونية ولكن المصانع فى الأراضى التى ضمت إلى بولونيا لم تتأثر بالتخريب بقدر ما تأثرت بالاهمال ، فاعادتها ميسوره . وهذه المصانع التى كسبتها بولونيا ستكون عاملا مهما فى رفع مستوى المعيشة .

والمشروع الجديد يضع هدفاً خاصاً بكل صناعة يجب بلوغه مع جمع الصناعات فى وحدات متقاربة حتى تبلغ فى سنة ١٩٤٩ إلى مستوى هو ١٥١ فى المائة فى سنة ١٩٣٨ .

ولما كانت هذه الأهداف تتطلب لتحقيقها استيراد بعض الضروريات فقد شمل هذا المشروع التجارة الخارجية فوضع لكل سنة ميزاناً تجارياً .

ولقد كانت تجارة بولونيا الخارجية قائمة فى الأكثر على الاتجار مع بلاد السوفييت فى سنة ١٩٤٦ . ولكن من المنظور أن تزداد تجارتها مع دول أوربا الغربية .

ويتوقف نجاح هذا المشروع على عاملين أولها كفاية النظام الداخلى وقدرته على العمل لازدياد الانتاج الصناعى والزراعى ؛ ويسند الصناعة الآن نقابات العمال ، كما يسند الزراعة حسن توزيع الأدوات الزراعية والظاهر أن الحكومة ستلقى نجاحاً وإن كان يحتمل أن تقوم صعوبات فى سبيل حشد الطعام للفلاحين .

والعامل الآخر هو التجارة الخارجية وهذه تتوقف على الحالة العامة فى العالم . فقد يحتمل فى حالة الفوضى الحالية ألا تستطيع بولونيا الحصول على الواردات الضرورية ، على أن بولونيا فى مركز قوى لأن لديها دائماً زيادة فى الفحم تقوم بتصديرها .

وبالجملة كانت التغييرات فى حدود بولونيا مما زادها مقدرة على محاربة الفقر بأن صارت نسبة السكان إلى الأرض خيراً منها فى الماضى وزادت مقدرتها فى الصناعة . وستكون عاملا مهماً فى الاستقرار السياسى والاقتصادى بأوربا الشرقية .

مصر والسودان والمعاهدة

فى العدد الأخير من مجلة « القرن التاسع عشر وما بعده » الانجليزية ، عدد ابريل ، بحث للفتنانت كولونيل بيردوود عن مصر والسودان والمعاهدة استعرض فيه علاقة مصر بالدول الأوربية لا سيما انجلترا وفرنسا منذ عهد محمد على إلى هذه الأيام التى يصف فيها موقف انجلترا بقوله : « لقد وصلنا الآن إلى الاعتراف بحق مصر بالتحرر الكامل فى محيطها الداخلى ، وقد سحبنا جيوشنا من الدلتا وتنازلنا عن حق حماية المصالح الأجنبية ، وأعلنا أخيراً عزمنا على سحب قواتنا من منطقة القنال فى تاريخ لا يتجاوز سبتمبر سنة ١٩٤٩ . » على أنه يرى أن بعض المخاوف لا تزال قائمة بالنسبة للشريان الحيوى الذى يمر بأرض مصر . غير أن القوة الجوية قد غيرت جميع النظريات السابقة لدفاع الجيوش الأرضية ، ومن المؤكد أن الذين يتفاوضون فى عقد معاهدة جديدة مع مصر سيعملون على إيجاد محالفة عسكرية تؤدى إلى تأليف هيئة دائمة لتنظيم الدفاع المشترك عن تلك المساحة فى حالة تهديد مصر بواسطة دولة كبيرة أخرى . وفى هذه الظروف لا يمكن الفصل بين الدفاع عن مصر وعن القنال ، وما يتخذ من تدبير للدفاع عن أحدهما لا بد أن يشمل الآخر .

ولا شك فى أن هذه المشكلة كانت بسيطة نوعاً ما قبل التطور الحديث فى قوة إلقاء القنابل ، فان مياه القناة هى فى كل مكان منخفضة أكثر من الأرض المحيطة بها ووجود ثغرة فى جوانبه لا يسبب دائماً خطراً كبيراً ، ولكن إلقاء قنبلة ذرية على القناة مما يجعله عديم الفائدة إلى الأبد ، كما أن إلقاء قنبلة ذرية على القاهرة مما يقضى قضاء مبرماً على مصر بأجمعها .

ولعل البحث فى إلقاء القنابل الذرية مما يؤدى إلى مباحث عميقة ، وكل ما يجب ملاحظته أن العامل الأساسى فى حماية مصر هو المقدرة على إصابة المطارات البعيدة ومصادر صنع القنابل الذرية . وفى المحادثات التى جرت بين الحكومتين البريطانية والمصرية ليس هنالك ما يحمل على الظن بأن هذه المسائل لا يمكن تسويتها تسوية مرضية . ولسنا نعلم المسائل التى أثيرت فى محادثات مستر بيفن وصدقى باشا فى أكتوبر سنة

١٩٤٦ ، ولكن من الراجح أنهما تناولا جميع وجوه الدفاع المشترك وقد يستنتج أنهما اتفقا على ذلك حيث إنه لم يثبت العكس .

فما هى العظمة التى يتنازع عليها الفريقان ؟ من الواضح أن مستقبل السودان هو موضوع الخلاف الهام بين الفريقين وهو موضوع ينطوى على مبادئ دولية ذات مغزى .

وقد بحث كاتب المقال فى شئ من الاسهاب عن السودان منذ عهد محمد على ثم خروج المصريين منه ثم إعادة فتحه وما كان من عقد الاتفاق على الحكم الثنائى . وهو يرى أن النص فى مقدمة هذا الاتفاق لم يكن موفقاً من الوجهة الانجليزية لأنه يضع الاتفاق على أنه مشاركة انجليزية فى عمل مصر وكان يحسن فى رأيه لصالح الانجليز أن يقضى النص بالمشاركة المصرية فى عمل قام به الانجليز ؛ فهذا الاتفاق حفظ موقف مصر الدستورى ومكانة التاج المصرى فى حين أنه ترك عبء إدارة البلاد وتطورها على عاتق الانجليز .

وهو يزعم أن موقف الانجليز من السودان مع ذلك سليم فهم لا ينكرون حق مصر فى أن تستمر على شركتها فى تلك البلاد بل هم يؤكدون فقط وفاقاً للرق فى الأفكار الدولية الحديثة ، والعمل الذى جرت عليه جمعية الأمم من قبل ووريثتها الحاضرة ، أنه عندما يحين الوقت يكون للسودانيين حق الاختيار ؛ وهذا الاختيار إذا هم أرادوا قد يتخذ حتى شكل تقوية الروابط مع مصر .

أما الجانب المصرى فيجنح فى رأيه إلى اعتبارات المكانة والعاطفة ؛ فمصر تتخذ رأس مالها من الاصرار العاطفى على وحدة وادى النيل . وهذه الفكرة المفيدة فى الخطط الحربية السياسية لا تحتمل ضوء البحث . ففى السودان بين سكان وادى النيل نرى أهل الشمال يستطيعون أن يدعوا بعض التشابه الجنسى مع مصر إذ أنهم من أصل عربى واحد . ولكن فى جنوب الخرطوم حيث نرى الوثنيين يحلون محل المسلمين نجد قبائل أفريقية ليس لها أية صلة جنسية أو ثقافية بمصر . بل إننا فى الشمال نرى أن سكان وادى النهر خليط من الجنس النوبى والسودانى . وإذا ابتعدنا عن النهر وجدنا قبائل لا تعرف بوجوده . وهذا ما يسمونه وحدة الوادى .

وبعد أن ذكر أنه لا يوجد رأى عام سياسى فى السودان وصف ظهور حزبين فى تلك البلاد ، ثم قال : إن مصر فى اهتمامها العاطفى بمكانتها

الوطنية لم تجد الشجاعة لاعلان مشكلتها الحقيقية وهى مستقبل مياه النيل فان السودان المستقبل إذا كان معادياً لمصر يستطيع أن يكون خطراً على تقدم مصر بأن يحول دون التسهيلات لزيادة مواردها من المياه . وليس الموضوع متعلقاً باحتمال منع المياه بقدر ما هو متعلق بالحصول على الكمية الضرورية من المياه فى الوقت المناسب . ثم إذا رغبت مصر فى أن تعد مليونين آخرين للزراعة وبذلك تستغل مياه النيل إلى أقصى حد فيجب أن تنفق وتشغل منشئات كبيرة للرى فى الأراضى السودانية . وقد تقوم مشاكل غامضة كحق قبائل أوغندة فى المرعى . وفى الوقت الحاضر تفقد كمية كبيرة من المياه فى مستنقعات السدود وهذه يمكن أن تسير إلى الملكال إذا أنشئ نظام صحيح للرى والصرف ؛ وهذه المياه لا فائدة منها للسودان . وهنالك اتفاق قائم على استعمال مياه النيل عقد فى سنة ١٩٢٩ وليس من المعقول مطلقاً أنه عندما يحين الوقت لنقل الادارة إلى يد سودانية مسئولة ألا تضمن بريطانيا مطالب مصر ضماناً كاملا بعقد اتفاق جديد ، فليس إذن فى هذه المسألة مالا يمكن تسويته ودياً تسوية معقولة حول مائدة مؤتمر . وإذا رغبت مصر فان موقفها يمكن حمايته بتسوية وضمان دولى . والتقدم بمثل هذا المطلب للأمم المتحدة يكون منطقياً أكثر من خطل الرأى فى التقدم إليها بموضوع السيادة المستقبلة . فميثاق الأمم المتحدة يقضى على أعضائه باحترام الحقوق الانسانية الأساسية ، وتقدم العلاقات الودية القائمة على مبدأ الحقوق المتساوية وحق الشعوب فى تقرير مصيرها . فاذن ليس نظام الأمم المتحدة هو المحكمة التى يحتمل أن توافق على محاولة إنكار هذه الحقوق على السودانيين .

وهو يزعم أن تأييد الجامعة العربية لم يكن حماسياً . ويرى فى ذلك دليلا على قوة قضية البريطانيين .